

## حول قانون "الزطلة" في تونس

في الوقت الذي تسعى فيه الشعوب للانفلات من الواقع المتردي، بأبي حكامها إلا أن يبقوها في مستنقع التبعية وخانة الجهل، فلقد شاهدنا من صنع صاروخا بوسائل بدائية بسيطة أدين قانونيا بتهمة الإفراط في التفكير، ومن صنع "الميلوكبتر" اتهم بالإرهاب، والأمثلة على ذلك كثيرة، وبعد أن حاول شباب الأمة محاسبة الحكام على تفريطهم بثروات البلاد بما في ذلك حملة "وينو البترول" لم تكن إجابة الحكومة إلا دراسة قانون يسمح بتعاطي المادة المخدرة المسماة بـ"الزطلة" ويخفض من عقوبة استهلاكها.

إن الحملة الإعلامية الممنهجة لبعض وسائل الإعلام ليست بقصد التشجيع على استهلاك "الزطلة" فقط، وهي ليست بنأى عما يحاك ضد أمتنا. فقد تم السماح لإحدى جمعيات المثلية الجنسية، والتخفيض في أسعار الحمرور والموافقة على اتفاقية سيداو وكان كل ذلك تحت إملاءات غريبة وليس الأمر مجرد عبث أو صدفة.

إن الحديث عن هذا القانون الجديد لا يعفي القانون السابق من فساده، فكلها معالجات باطلة ولا تزيد الطين إلا بلة، كما أننا لسنا مع التنكيل بالشباب بغير الوجه الشرعي، فمعالجة الأمر تكون جذريا بقطع رأس البلاء، أي محاربة البالونات الكبرى والعصابات المنظمة والجهات الأجنبية المغرضة التي تعمل على إفساد شباب الأمة.. ثم تأتي بعد ذلك العقوبات من حيث إنها زواجر وجوابر.

إن حكام البلاد اليوم لم يقدرُوا أن يكونوا على مستوى تطلعات شعوبهم؛ فطموحات الناس أرقى وأسمى إلا أنه تمت عملية قرصنة لثورتهم وتحويل وجهتها إلى مجرد ترقيع وتوافقات أي ترصيات لاقتسام الكعكة، فحكمانا موظفون مخلصون عند سيدهم الأجنبي، ومشاريعهم السياسية يهندس لها بالسفارات الأجنبية، والسياسة الاقتصادية موكولة لصندوق النقد الدولي وبنك لآزار، والسياسة الاجتماعية مرهونة لاتفاقيات هجينة مثل "سيداو" وغيرها.

إن الخوض في قانون المخدرات لا يعني أن سائر القوانين في منأى عن الفساد بل كل القوانين فاسدة لأنها مبنية على فلسفة فاسدة، وأهل القانون والقضاء يدركون أن الظلم الأول لا يكون إلا ظلم التشريع لقوله تعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، فماذا يصنع القاضي إذا كان قانون البلد يبيح المحرمات ويحرم الحلال، أي ماذا يصنع القاضي إذا أبيض الربا وذهب الثروات وحُرِّمَ على الأمة تقاسم خيراتها بأمر مقنن؟

وعليه فإننا نخب برجال هذه البلاد المخلصين الصادقين من ساسة وقضاة وأهل منعة بأن يتجنبوا الحياد حيال قضايا أمتهم وأن يقفوا سدا منيعا أمام ما يحاك ضدها وضد بلادهم؛ بلد الفاتحين والعلماء، بلد الثورة، بلد الزيتونة.

كاتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

الأستاذة شادية الصيادي - تونس